كلمة الجمعية في احتفالها السنوي بمناسبة اليوم العالمي

لمكافحة الفساد 9 ديسمبر 2020م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أشكركم على مشاركتنا احتفالنا باليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يوافق اليوم التاسع من شهر ديسمبر من كل عام حسبما قررته الأمم المتحدة، ويحتفل العالم بهذه المناسبة هذا العام 2020 تحت شعار **" التعافي تحت راية النزاهة ".** كما أعتمده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNDOC) شعارا لهذا العام.

تحتفل الجمعية والعالم، في ظل ظروف استثنائية لم تمر على العالم منذ عشرات السنين، فرضتها جائحة الكورونا (كوفيد-19) والتي جعلت العالم أكثر صعوبة وتوتراً سواء من الناحية الاقتصادية أو الناحية الصحية أو الاجتماعية بالتخلي عن التواصل المباشر بين البشر، وللأسف الشديد لم تحيل هذه الكارثة من وقف الحروب سواء في بعض الدول العربية أو الحروب التي استجدت أثناء هذه الجائحة مثل الحرب في أسيا بين أرمينيا وجورجيا، وتعتبر هذه البيئة خصبة ومناسبة للفاسدين لممارسة أعمالهم في الفساد والسرقة. لقد أودت جائحة كورونا ب (1،537،142) إنسان في العالم وتعرض للإصابة (67،089،615) حسب أحصائية جامعة هوبكنز. وأصبح الأمل معقوداً على الوصول الى لقاح يحد بل ويقضي على هذا الفايروس ليعود العالم لممارسة حياته الطبيعية. وما يجب الاشارة اليه أهمية توزيع هذا اللقاح على دول العالم بعدالة للدول الغنية والفقيرة بنفس الوقت، كما ألتزمت بذلك دول العشرين (G20) في مؤتمرها الذي عقدته الشهر الماضي برئاسة المملكة العربية السعودية.

لقد بلغ حجم الاصابات في البحرين حتى 8 ديسمبر 2020 (87،951 مواطن ومقيم) فيما بلغ عدد الوفيات (343 مواطن ومقيم) أي بنسبة تقل عن 0.4%. وما يثلج الصدر في هذه الكارثة هو إرتفاع نسبة المتعافين في البحرين التي تزيد عن 95% ممن تعرضوا للأصابة وهذا يعود للجهود التي بذلها الفريق الطبي وجميع العاملين في المجال الصحي الذين يعتبرون خط الدفاع الأول لمواجهة هذه الكارثة الصحية بقيادة الفريق الصحي المهني وبتوجيهات اللجنة

التي يرأسها صاحب السمو الملكي الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى رئيس مجلس الوزراء. فلهم جميعا الشكر والتقدير على هذه الجهود الموفقة.

وتثمن الجمعية الخطوات التي يتخدها المسئولين والمشرفين على حملة مواجهت هذا الفايروس، فيما يتعلق بإطمئنان المواطنين باستيراد اللقاح بالكميات المناسبة لتطعيم المواطنين لحمايتهم من هذا الوباء في بداية انتاج اللقاح.

ومما لابد من التطرق اليه هو أهمية مراجعته برنامج الدعم الاقتصاد الوطني الذي أقرته الحكومة لتجاوز هذه المحنة حسبما أعلن عنه والذي بلغت تكلفته 4 مليارات دينار بحريني إذ أنه في ظل الوضع الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد العالمي والبحرين منها يتطلب الاهتمام والحرص على ذلك. كما ينطبق الأمر على صندوق الحملة الشعبية (فينا-خير) الذي جمعت ما يصل الى 100 مليون دولار أمريكي من التجار والمؤسسات والأفراد، حيث أظهرت هذه الحملة مدى التعاضد والتكاتف في المجتمع البحريني.

يقول الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته لهذا العام بهذه المناسبة " **وفي خضم هذه الشواغل العميقة، تهيئ أزمة كوفيد-19 فرصاً إضافية للفساد. فالحكومات تنفق بسرعة لإعادة الاقتصادات إلى مسارها، وتقديم الدعم في حالة الطوارئ وشراء اللوازم الطبية. وقد تكون الرقابة أضعف. ويزيد تطوير اللقاحات والعلاجات من خطر الرشوة والتربح."**

لقد تنبهت فروع الشفافية العربية في بداية انتشار الجائحة أمكانية استغلال الفاسدين لهذه الظروف و أصدرت مجموعة من التوصيات (منشورة على موقع الجمعية الأليكتروني) تتعلق بكيفية الرقابة على المصروفات العاجلة المتعلقة بكوفيد – 19 بحيث إن اتباعها لن يعيق قيام الحكومات العربية بجهودها المطلوبة للسيطرة والقضاء على هذا الفايروس وسيمنح الحكومات فرصة السيطرة والرقابة على الأموال الميتخدمة لمواجهة هذه الجائحة.

لقد درجت الجمعية على الاحتفال بهذه المناسبة منذ العام 2008 بعد أن دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ في ديسمبر 2005 علماً بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعتمدت الاتفاقية في 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2003. وتدعوا الجمعية الجهات الرسمية في البحرين لمزيد من الإلتزام ببنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعلى الأخص استكمال المنظومة التشريعية، ومنها إصدار القوانين التالية:

1) إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد.
2) إصدار استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد حسب المعايير الدولية.
3) اصدار قانون حماية الشهود والمبلغين.
4) اصدار قانون حق الوصول إلى المعلومات.

ومما لابد من التذكير به هو أستمرار ارتفاع الدين العام حيث إن مبلغ الدين العام كان 13.162 مليار دينار فب العام 2018 (يقترب من 35 مليار دولار أمريكي) متجاوزاً الناتج الوطني بنسبة 106% حسبما نشره ديوان الرقابة المالية والادارية في تقريره. أستمر الدين العام في التزايد ليصل الى 15 مليار دينار (ما يساوي 39.788 مليار دولار أمريكي) متجاوزا نسبة 116% من الناتج الوحلي، وارتفاع الفائدة على الدين العام لتصل الى 644 مليون دينار سنويا، وهذا يعيدنا لما سبق أن طرحته الشفافية منذ العام 2014 عندما طالبنا بأهمية تشكيل هيئة خاصة للأشراف ولإدارة الدين العام.

أكرر شكر للأخوة والأخوات في مجلس الادارة وشكري لكم لمتابعة احتفالنا هذا متمنين استمرار دعمكم للجمعية وأنشطتها في تحقيق أهدافها لنشر ثقافة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.